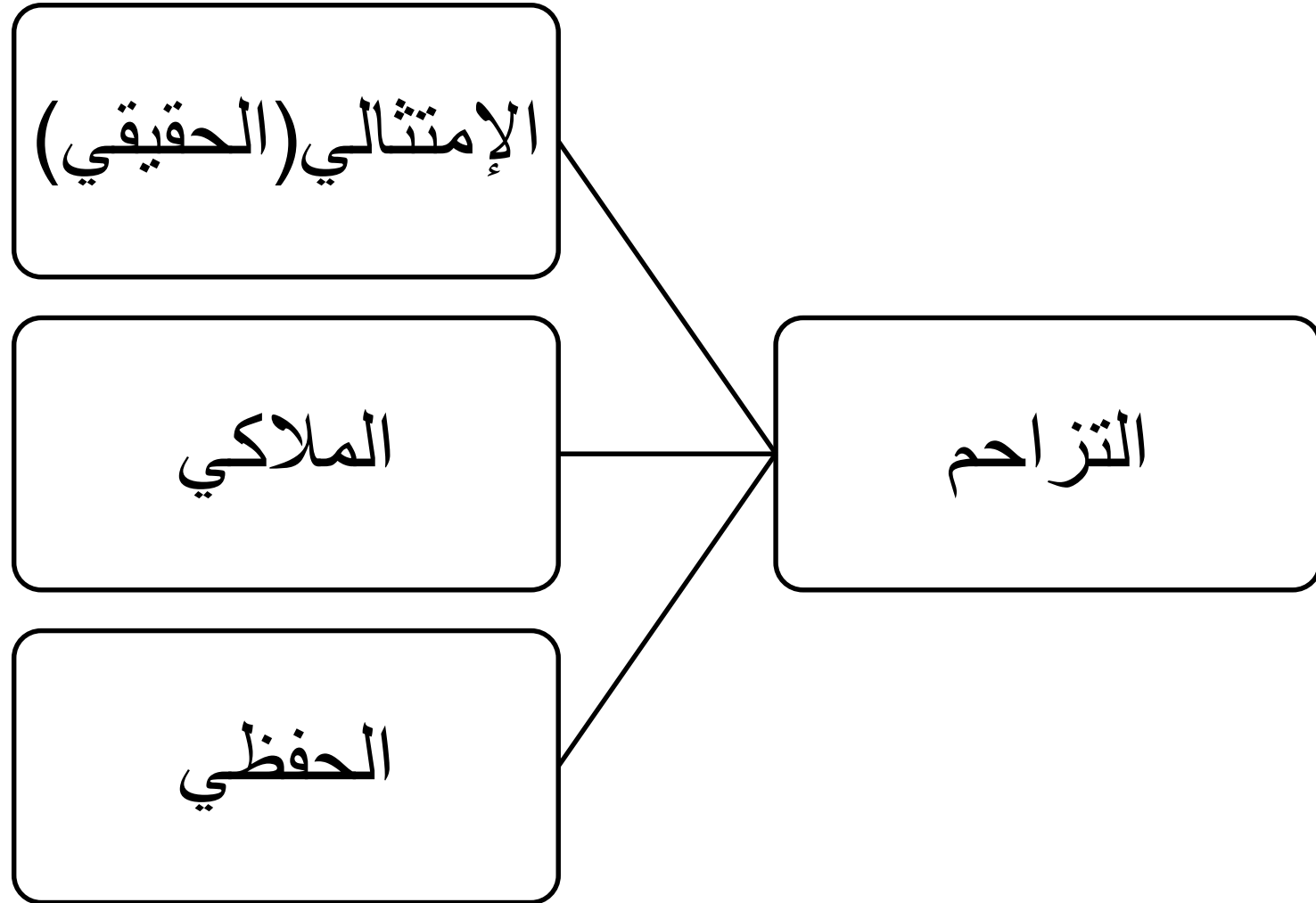


علم أصول الفقه

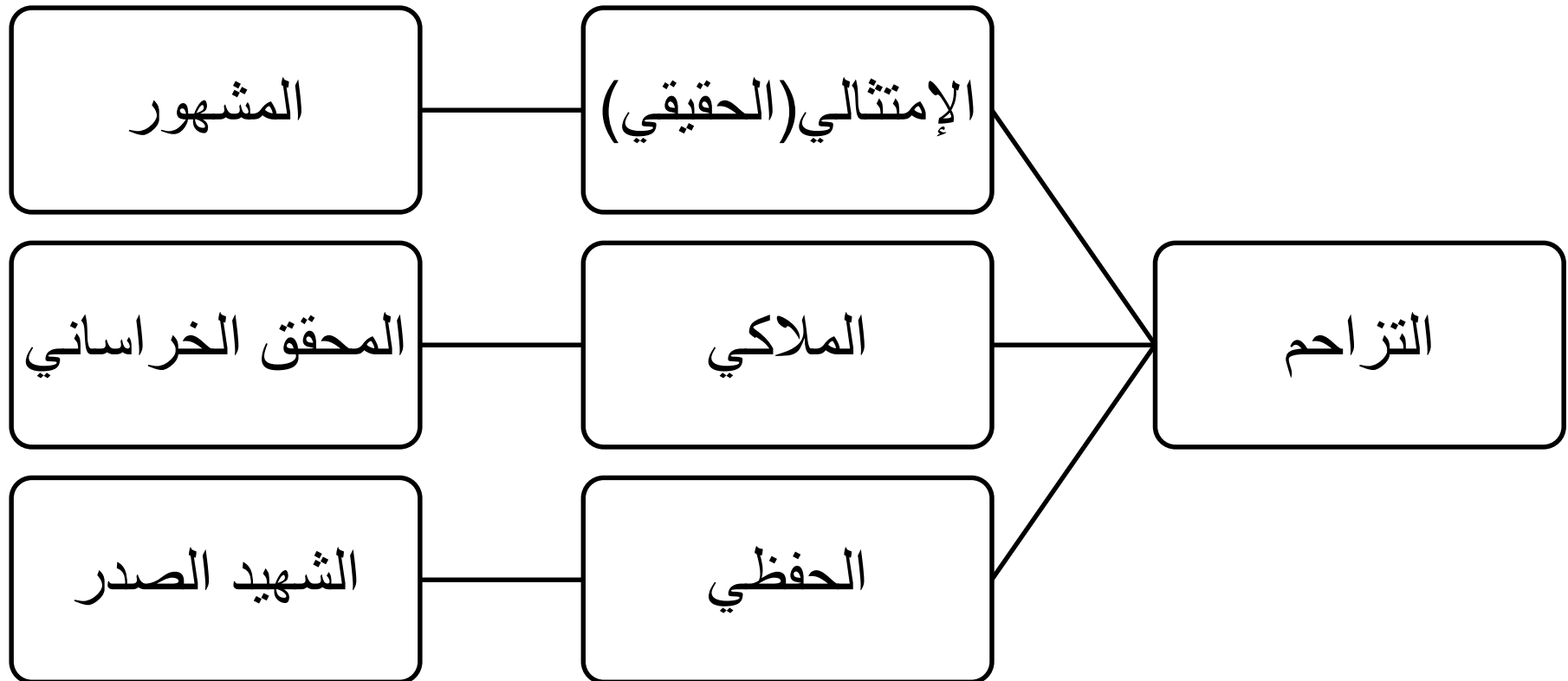
٧-٢-١٤٠٤ الفصل الثالث: تعارض الحجج ٧٩

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

انواع التزام



انواع التزام



١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

• ١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام:

• قد اتضح فيما سبق أن موارد التزام الملاكى مندرجة في باب التعارض بين الأدلة، فإذا كان مقتضى الأصل عند التعارض هو التساقط فكيف يمكن إحراز انحفاظ الملاك في مورد التعارض، إذا لم يفرض دليل خارجي يدلنا عليه كما هو الغالب؟

• و فيما يلي عدة محاولات لإثبات الملاك في موارد التزام الملاكى نستعرضها مع مناقشة كل منها.

بحوث في علم الأصول ؛ ج ٧ ؛ ص ١٤٤

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- **المحاولة الأولى** - ما أفاده المحقق الأصفهاني - قده - في حاشيته على الكفاية في بحث اجتماع الأمر و النهي و حاصله: التمسك بالدلالة الالتزامية للخطاب بعد سقوط الدلالة المطابقة على الحكم فإن خطاب (صل) كما يدل على وجوب الصلاة كذلك يدل على وجود مقتضى الوجوب و ملاكه فيها، و كذلك الحال في خطاب (لا تغصب)

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و غاية ما يقتضيه محذور الامتناع عدم إمكان ثبوت الحكمين المتضادين فى المجمع، و أما المقتضى لكل منهما فلا برهان على استحالة اجتماعهما فى مورد واحد و الدلالة الالتزامية تابعة للمطابقة وجوداً و ذاتاً لا حجية و اعتباراً .

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و هذه المحاولة غير تامة، و ذلك:
- أولاً- لما سوف يأتى فى موضعه من أن الصحيح هو التبعية بين الداليتين المطابقة و الالتزامية ذاتاً و حجية.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- و ثانياً- النقض بسائر موارد التعارض بين الأدلة- كما في التعارض بنحو التباين بين وجوب شيء و حرمة- فإنه لا يقال فيها بالزام الملاكي، مع أن البيان المذكور جار فيها أيضا.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- و كأن المحقق العراقي - قده - الذي حاول أيضا إحراز الملاك في المجمع بنفس البيان المتقدم، قد تفتن إلى ورود هذا النقض فصاغ مرامه بنحو آخر و حاصله:

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- أن الخطاب كما يتكفل طلب الفعل أو الترك كذلك يدل بالالتزام على الردع من نقيضه، و كما أن المدلول الأول يكشف إنا عن وجود الملاك و مبادئ الطلب فيما تعلق به كذلك المدلول الثانى يكشف عن سلب جميع مبادئه عنه، فتشكل لكل خطاب مداليل أربعة بحسب النتيجة

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- فإذا ورد الخطابان المتعارضان على مادة واحدة كما في أكثر موارد التعارض البحت مثل (صلّ و لا تصل) وقع التعارض بين المداليل الأربعة جميعاً، لأن كلا منهما كما ينفي المدلول المطابق للآخر كذلك ينفي المدلول الالتزامي له من اشتماله على الملاك و مبادئ الحكم، و لذلك لا يبقى ما نحرز به الملاك.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و أما إذا ورد الخطابان على عنوانين مختلفين، كما فى موارد الاجتماع من قبيل (صل و لا تغصب) فإن فرض أن الغصب و الصلاة عنوانان متباينان لا يوجد بينهما جزء مشترك لم يكن تعارض بين المدلول الالتزامى للخطابين، إذ غاية ما يقتضيه كل منهما سلب مبادئ الحكم عن نقيض عنوانه و هو غير العنوان الآخر،

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- وإن فرض وجود جزء مشترك بينهما فيكون طلب أحدهما مقتضياً سلب المبادئ عن نقيض ذلك المجموع لا نقيض كل جزء، فلا ينافي ثبوتها في المجموع الآخر.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و بهذا فصل بين صورة تعلق الخطابين بموضوعين مستقلين يكون أحدهما بحسب العنوان غير الآخر فيجربى فى مثله التزام الملاكى، و بين صورة تعلق الخطابين بعنوان واحد فلا محيص من إجراء حكم التعارض البحث عليه .

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و هذا البيان أيضا غير تام، إذ يرد عليه بالإضافة إلى ما ذكرناه من أن الصحيح هو التبعية بين الداليتين فى الحجية، أن الخطاب لا يدل على انسلاخ نقيضه عن الملاك لا بمدلوله المطابقى و لا بدلالته على الردع من النقيض، و إنما غاية ما يقتضيه الدلالة على أن مبادئ الطلب فيما تعلق به أقوى مما فى نقيضه و أنه لا يوجد فى ذلك النقيض مصلحة غالبية و لا مساوية و أما أصل وجود الملاك فيه فلا نافية له.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- مع أنه لو سلم ذلك بقي النقص في بعض موارد التعارض البحت على حاله، كما إذا فرض تعلق الأمر بالمطلق و تعلق النهي بالمقيد و لو كان من نفس عنوان المطلق - من قبيل (صل و لا تصل في المغصوب) فإن الأمر سوف لا يدل إلّا على انسلاخ نقيض الصلاة عن مبادئ الحكم، و هو لا ينافي ثبوتها في ترك المقيد بما هو ترك للمقيد، كما هو واضح.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

• **المحاولة الثانية-** التمسك بإطلاق المادة بالتقريب المتقدم عن المحقق النائيني - قده - لإثبات الملاك فى موارد العجز لإثبات كون القدرة عقلية فى الخطاب، حيث يدعى أن للمادة محمولين عرضيين، أحدهما الحكم، و الآخر الملاك، و ما لا يعقل ثبوته فى موارد الاجتماع إنما هو إطلاق المادة بلحاظ المحمول الأول دون الثانى، فلا موجب لرفع اليد عنه.

• و هذه المحاولة قد تقدم فيما سبق عدم تماميتها، فراجع.

التمسك بإطلاق المادة بلحاظ محمولها الثاني

- الثاني - التمسك بإطلاق المادة بلحاظ محمولها الثاني -
و هو الملاک - بناءً على ما سلكه المحقق النائيني -
قده - من أن للمادة محمولين في عرض واحد:
- أحدهما الحكم و الخطاب،
- و الآخر الملاک،

التمسك بإطلاق المادة بلحاظ محمولها الثانى

- و كما يقتضى إطلاق المادة إطلاق الحكم فى تمام حالاتها، كذلك يقتضى إطلاق الملاك و وجوده فى تمام مواردّها، و المقيد اللبى المذكور إنما يقيد إطلاق المادة بلحاظ المحمول الأول الذى لا يعقل ثبوته فى حال العجز، و أما الملاك فيتمسك بإطلاق المادة لإثباته فى حالة العجز.

التمسك بإطلاق المادة بلحاظ محمولها الثانى

- و هذا الطريق غير تام أيضا، لأن ما هو مدلول الخطاب و مفاده عرفاً إنما هو الحكم فقط، فليس للمادة أكثر من محمول واحد و هو غير ثابت فى موارد العجز، و أما الملاك فيستكشف بالدلالة الالتزامية العقلية فى موارد ثبوت الحكم

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- **المحاولة الثالثة -** التمسك بإطلاق المادة بتقريب آخر أفاده المحقق الأصفهانى - قدس - حيث قال: «و هنا طريق آخر لإحراز المصلحة المقتضية، و هو إطلاق المادة، فإنه لا ريب فى أن المولى الذى هو فى مقام الحكم الحقيقى الفعلى يكون فى مقام بيان تمام موضوع حكمه و المفروض عدم تقييد موضوع حكمه بعدم الاتحاد مع الغصب مثلاً لفظاً،

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و أما تقيده من حيث أنه موضوع الحكم الفعلى بعدم الاتحاد مع الموضوع المحكوم بحكم مضاد لحكمه عقلا فهو لا يكاد يكون قرينه حافه باللفظ ليصح الاتكال عليه عرفاً فى مقام التقييد المولوى، فتقييد مفاد الهيئه عقلاً لا يوجب تقييد المادة مولوياً.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- فتمام موضوع الحكم نفس طبيعة الصلاة المطلقة و إن لم يكن لها حكم عقلاً لمكان حكم مضاد أو لمانع آخر من جهل أو نسيان، فتكون المصلحة قائمة بذات الصلاة المطلقة فالمولى و إن كان فى مقام بيان موضوع حكمه حال فعلية الحكم لكنه إذا ثبت أن طبيعة الصلاة المطلقة لفظاً هى تمام الموضوع فى هذه الحالة فهى ذات المصلحة فى جميع الأحوال، لما عرفت من عدم إمكان الاتكال فى تقييد الموضوع على القرينة العقلية البرهانية» .

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و بهذا الطريق حاول - قده - إحراز الملاك فى موارد التزام الملاكى بين إطلاق الخطابين لا أصلهما كما فى موارد اجتماع الأمر و النهى.
- و كأنه اتجاه عام لديه يثبت به الملاك فى تمام موارد المانع العقلى عن فعلية مدلول الهيئة.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- إلّا أن هذه المحاولة أيضا لا يمكن المساعدة عليها، و ذلك لأنه إن أراد أن التقييد العقلى البرهانى لا يوجب انشلام إطلاق المادة بل يحتاج فى رفع اليد عن إطلاق المادة إلى أن يكون القيد مبرزاً فى عالم اللفظ، فمن الواضح أن إطلاقها كما ينثلم بالمقيدات اللفظية فلا يمكن التمسك به، كذلك ينثلم بالمقيد العقلى لأنه يكشف عن أن متعلق الحكم ثبوتاً ليس هو الطبيعة المطلقة بل المقيدة.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و إن أراد أن المقيد العقلى إنما يقيد مدلول الهيئـة و هو الحكم لا المادة، لأن البرهان العقلى قام على عدم إمكان اجتماع الحكمين المتضادين لا أكثر، فالحكم و إن لم يكن ثابتاً فى مورد المانع العقلى إلا أنه فى مورد ثبوته يكون متعلقاً بذات المادة من غير قيد، ففيه:

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- أولاً- ان المقيد العقلي في موارد الاجتماع منصب على المادة ابتداء إذا فرض وجود المندوحة، لأن مفاد الهيئة و هو الوجوب فعلى كل حال، و إنما الممتنع إطلاق المادة للفرد المحرم فلا بد و أن يكون مقيداً بغيره.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- و ثانياً- لو فرض أن المقيد يقيد الهيئة ابتداءً، كما في موارد العجز أو موارد اجتماع الأمر و النهي مع عدم المندوحة، مع ذلك لا يجدى التمسك بإطلاق المادة في حال فعليّة الحكم لنفي دخل القيد في الملاك.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و الوجه فى ذلك ما ذكرناه فى بحث الواجب المشروط من أن قيود الواجب على قسمين شرائط الاتصاف بالملاك و شرائط وجود الملاك و تحققه خارجاً، و التمسك بإطلاق المادة غاية ما يقتضيه نفى دخل القيد فى الواجب بالنحو الثانى و أما دخله فيه بالنحو الأول فالنافى له هو إطلاق الهيئة دائماً لأن شرائط الاتصاف تكون من شرائط الحكم، فالذى يجرى فى نفى شرطية قيد كذلك إنما هو التمسك بإطلاق الهيئة و المفروض تقيدها و عدم إمكان التمسك بإطلاقها لحال وجود المانع العقلى، فلا يمكن إثبات فعلية الملاك فى موارد سقوط الحكم.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و إن أراد أن البرهان العقلى إنما قام على عدم إمكان شمول الأمر و إطلاقه للفرد المتحد مع الحرام- و كأن هذا مقصوده من تقييد مفاد الهيئة لا كون الوجوب مشروطاً- و هذا غاية ما يقتضيه ضيق دائرة الأمر و عدم إمكان شموله الفرد المتحد مع الحرام لا تقييد متعلقه بقيد عدم الاتحاد معه- بحيث يكون هذا التقييد مطلوباً أيضاً كما هو لازم التقييد اللفظى- بل يبقى المطلوب فى غير الفرد المحرم ذات الطبيعة لا غير، فيثبت أن ما فيه الملاك ذات الطبيعة أيضاً.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- ففيه: إن البرهان العقلى بعد أن كشف عن أن متعلق الأمر ثبوتاً ليس هو ذات الطبيعة بلا قيد و إنما الطبيعة المقيدة بغير الحرام- إذ لا واسطة بينهما- فلا يبقى إطلاق ليكن أن يستكشف به عدم مطلوبة التقيد بعدم الحرام، فإن النافى لذلك إنما هو إطلاق المتعلق و المفروض استحالة ثبوتاً.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و إن شئت قلت:
- أن غاية ما يقتضيه هذا البيان أن لا يستكشف من تقييد متعلق الأمر ثبوتاً بالحصه غير المحرمه مطلوبية التقييد لأنه ضرورى عقلاً حيث يستحيل الإطلاق، نظير ما يقال فى باب التعبدى و التوصلى من عدم إمكان استكشاف الإطلاق من عدم التقييد بقصد الأمر لاستحالة التقييد، لا أن يستكشف منه عدم المطلوبية و عدم دخله فى الملاك.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- ثم أنه لو تم شىء من هذه المحاولات الثلاث لإثبات الملاك ففى خصوص موارد التزام الملاكى بين إطلاقى الخطابين - كموارد اجتماع الأمر و النهى - يكون له معارض ناف للملاك، و هو ما حقق فى بحث التعبدى و التوصلى من أن مقتضى إطلاق الهيئة لما بعد الإتيان بالحصه غير الاختيارية - بناء على القول باختصاص الخطابات بالحصه الاختيارية - و كذلك بعد الإتيان بالحصه المحرمة - بناء على الامتناع - هو عدم الإجزاء و لزوم الإتيان بحصه اختيارية و غير محرمة.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- فإن هذا الإطلاق كما يثبت عدم الإجزاء هناك كذلك يثبت عدم وفاء الحصة المحرمة بالملاك هنا، إذ لو كان وافياً به لكان مسقطاً للأمر فيكون عدمه قيداً فيه لا محالة.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزامهم

- لا يقال - إن إطلاق الهيئة هذا ساقط على كل حال لأن البرهان العقلى على التقييد - بناء على القول بالامتناع - يدور أمره بين أن يقيد المادة بغير الحصة المحرمة، أو يقيد الهيئة بما إذا لم يأت بالمجمع، و قد ذكر فى محله: أنه لا معين لأحدهما فى قبال الآخر، فلا يمكن جعله معارضاً مع الدلالة الالتزامية المثبتة للملاك.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- فإنه يقال - أولاً: أن غايته حصول معارض آخر لإطلاق الهيئة إضافة إلى الدلالة الالتزامية المثبتة للملاك.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- و ثانياً: قد حققنا في محله أن الصحيح عند الدوران بين رفع اليد عن إطلاق المادة أو إطلاق الهيئة رفع اليد عن إطلاق المادة و التمسك بإطلاق الهيئة، لسقوط إطلاق المادة على كل حال.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- لا يقال - إن هيئة الأمر التى يراد التمسك بإطلاقها فى المقام لها مقيد لى متصل، و هو حكم العقل البديهي باستحالة بقاء الأمر بعد امتثاله، فيكون المتعلق مقيداً بفرض عدم الإتيان به فلا يشمل حالات وجود المتعلق خارجاً، و طر و مخصص منفصل على المتعلق لا يوجب توسعة دائرة الإطلاق فى الهيئة، لأن ظهورها الإطلاقى سقط ذاتاً بالمقيد المتصل و إنما يعود الإطلاق إلى الحجية بسقوط مقيده عن الحجية إذا كان منفصلاً و مزاحماً مع الحجية لا الظهور.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- فإنه يقال - أولاً: النقض بموارد تقييد إطلاق المتعلق بالمقيدات المنفصلة، فإن لازم هذا البيان عدم إمكان التمسك بإطلاق الهيئة فيما إذا جىء بفرد فاقد للقيود من أفراد الطبيعة، لجريان نفس النكتة المتقدمة فيه، مع أنه لا إشكال عند أحد فى عدم الاجتزاء به و لزوم الإتيان بالمقيد.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و ثانياً- إن الصحيح عدم سقوط الخطاب بالامتثال عن الفعلية، و إنما الساقط فاعليته فقط، فإن المحبوب لا يخرج عن كونه محبوباً بوجوده فى الخارج، كما أن العلة لا تخرج عن كونها علة بتحقيق المعلول، على شرح و تفصيل موكول إلى محله، و بناء عليه يرتفع الإشكال موضوعاً حيث يكون مفاد الهيئة فعلياً على كل حال فإذا فرض تقيد المادة بقيد زائد- و لو بدليل منفصل- كان اللازم الإتيان بالمقيد لا محالة.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- و ثالثاً- لو سلمنا التقييد المذكور، فإنما نسلم تقييد مدلول الهيئة بعدم الامتثال، أى عدم الإتيان بما يكون متعلقاً له ثبوتاً لا عدم المادة المأخوذة فى ظاهر اللفظ إثباتاً، فإن البرهان لا يقتضى أكثر من ذلك. و إطلاق المادة إنما يحرز صغرى هذا القيد و أن هذا الفرد امتثال، فإذا ورد التقييد و لو فى دليل منفصل كان نافياً لصغرى القيد المذكور فيصح التمسك بإطلاق الهيئة.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزام

- فاتصال مدلول المادة بالهيئة لا يؤثر شيئاً بعد أن لم يكن هو المقيد على كل حال.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- نعم فيما إذا لم يثبت تقييد المادة و إنما وجد معارض له - كما فى المقام بناء على تساقط الإطلاقين المتزامنين ملاكاً فى المجمع - لا يمكن التمسك بإطلاق الهيئة سواء قيل بتقييده بعدم الامتثال أم لا إذ على الأول يكون من التمسك بالعام فى الشبهة المصداقية بعد عدم إمكان إحراز صغراه، و على الثانى لا يثبت كون الأمر متعلقاً بالمقيد.

١- طرق إثبات الملاكين فى باب التزام

- إلّا أن هذا لا يضر فى المقام لأن المقصود إبراز معارض فى قبال الدال على وجود الملاك فى المجمع من إطلاق المادة أو الدلالة الالتزامية، و واضح أن نتيجة الجمع بين إطلاق الهيئة لما بعد الإتيان بالمجمع و إطلاق خطاب النهى للمجمع أن الأمر متعلق بغير المتحد مع الحرام و أنه غير واجد للملاك، و معارضة إطلاق النهى مع إطلاق الأمر غاية ما يلزم منه أن تكون المعارضة بينهما من جهة محذورين.

١- طرق إثبات الملاكين في باب التزامهم

- أحدهما، التضاد بين الحكمين. و الآخر، التكاذب في إثبات الملاك و نفيه.

- و هكذا يتضح، أن الصحيح عدم وجود ما يثبت الملاك في موارد التزام الملاك، بعد سقوط الخطاب إلّا ما قد يفرض من الأدلة الخاصة في بعض الحالات.